البداءُ من منظورِ مُتَكَلِّمي مَدرَسَةِ الحِلَّة

د. إبراهيم نوئي
كلية الإلهيات والأديان/جامعة الشهيد بهشتي
noe@sbu.ac.ir

ترجمة: رعد الحجاج
مركز العلامة الحلي، وحدة الترجمة

الملخص

ما الذي يستلزمه الاختلاف المنهجي بين متكلمي مدرسة الحلة مع المتكلمين السابقين في باب بيان التعاليم العقائدية وإثباتها والدفاع عنها، وما مدى تأثيره في عقيدة البداء؟ لا يتضح الجواب عن هذا السؤال إلا عند مطالعة ما كتبه مشهور متكلمي الحلة بالتفصيل، ومقارنة كلامهم بآراء كبار المتكلمين الآخرين؛ كي تتضح المستجدات العقائدية الشيعية في مجال البداء في هذه المدرسة.

كانت حصيلة هذه المقارنة إثبات وجود اختلافات أساسية حول البداء بصورة عامة وقضية وقوعه بشأن إمامة إسماعيل بن الإمام الصادق عليه السلام بين متكلمي مدرسة الحلة والمدارس الكلامية الشيعية الأخرى، منها: عدم تطرق أغلب متكلمي هذه المدرسة إلى الأخبار التي تفيد نسبة البداء إلى الله تعالى، وعدم مشاهدة تحويل البداء إلى عقيدة النسخ، ولم يتعرضوا إلى بيان ماهية البداء وتحويله إلى النسخ مطلقًا، بل إنّ عددًا منهم لم يشر إلى خبر وقوع البداء في إمامة إسماعيل بن الإمام الصادق عليه السلام، في حين التفتَ بعضهم إلى هذا الخبر، ولهم فيه توجيه.

الكلمات المفتاحية:

البداء، متكلمو مدرسة الحلة، سديد الله الحمصي، المحقق الحلي، العلامة الحلي.

The Concept of Inception from the Perspective of the Scholars of the Hilla School

Dr. Ibrahim Noyi
College of Theology and Religions, Shahid Beheshti University
E_noei@sbu.ac.ir
Translation: Raad Al-Hajjaj
Al-Allama Al-Hilli Center, Translation Unit

Abstract

What does the methodological difference between the scholars of the Hilla School and their predecessors in explaining, proving, and defending doctrinal teachings imply, especially regarding the concept of inception? The answer to this question becomes apparent only through a careful examination of what the famous theologians of the Hilla School have detailed and by comparing their views with those of other prominent theologians. This study aims to clarify the Shiite doctrinal developments concerning the concept of inception within this school.

The comparison revealed fundamental differences in the general idea of inception and the issue of its occurrence, especially regarding the Imamate of Isma'il Ibn al-Imam al-Sadiq (Pace be upon him), among the scholars of al-Hilla School and other Shiite theological schools. Most scholars of this school do not address reports indicating the attribution of inception to Allah. They also do not observe the transformation of inception into the doctrine of abrogation. Additionally, they do not explain the nature of inception and its transformation into abrogation at all. Some scholars did not mention the report of inception in the Imamate of Isma'il Ibn al-Imam al-Sadiq (Pace be upon him), while others directed attention to this report and had specific interpretations.

Keywords: Inception, Scholars of the Hilla School, Sadid Allah al-Homsy, al-Muhqqiq Al-Hilli, al-Allama al-Hilli.

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

تعدّ مسألة البداء من المسائل العقائدية المختلف فيها بين اليهود والنصارى وبين أهل السنة والشيعة أيضًا، ومع أنّ الشيعة- كباقي الأديان والمذاهب- لا يقبلون بأن يُنسب إلى الله أمور كالجهل والندم باعتبارها من اللوازم اللغوية للبداء، بل يعدُّون ذلك نوعًا من الكفر، نجد اختلافًا بين متكلمي الإمامية حول حقيقة البداء المنسوب إلى الباري تعالى في بعض الأخبار، ولا سيَّما وقوع البداء في مسألة الإمامة وبالتحديد إمامة إسماعيل بن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، فضلًا عن الاختلاف بين الفرق الشيعية المختلفة (الكيسانية، الزيدية، الإسماعيلية، الغلاة، الاثني عشرية). وقد طرح علماء المذهب الاثني عشري مقاربات وتحليلات مختلفة عن الموضوع، فلا تكاد ترى مقاربات مشتركة بين المدارس الكلامية في المذهب الإمامي الاثني عشري بشأن هذا الموضوع، وبلغ الاختلاف مراحل مهمة وجادة، فصارت بعض المدارس ترى أنَّ عقيدة البداء من ضروريات المذهب، وفي المقابل أحجمت مدارس أخرى عن الخوض في هذا الموضوع حتى أصبح البداء كأنّه ليس من عقائد التشيع.

يهدفُ هذا البحث إلى تسليط الضوء على رؤية المتكلمين من مدرسة الحلة عن هذه العقيدة، مع بيان نقاط الاختلاف بينها وبين رؤية المتكلمين السابقين من المذهب الإمامي، ولا سيَّما مدرسة بغداد.

منهج متكلمي مدرسة الحلة

إنّ مسلك متكلمي مدرسة الحلة هو مسلك المتأخرين من المعتزلة نفسه؛ ولذا قال المحقق الحلي (ت ٦٧٦هـ): «لما كانت الطرق إلى ذلك [تحقيق العقائد] مختلفة،

والوسائل إليه منكّرة ومعرّفة، وجب أن نسلك أتمّها تحقيقًا وأوضحها مسلكًا وطريقًا، وهو النهج الذي سلكه متأخرو المعتزلة».[1] وقد كان مسلك متأخري المعتزلة في إثبات القضايا الدينية وتبيينها والدفاع عنها مسلكًا عقليًّا- فلسفيًّا، فأدرجت فيه مباحث فلسفية صرفة أضفتْ عليه طابعًا فلسفيًّا وصبغة من علم الكلام من قبيل الجوهر والعرض، والواجب والممكن، والحركة والسكون، والكون والفساد، وغيرها من المباحث الإلهية بالمعنى الأعم، وعلى غرار ذلك تطرَّق متكلمو المدرسة الحلية إلى لمباحث الكلامية، ومنها عقيدة البداء.

وفي المحصلة، برزت اختلافات مهمَّة بين هؤلاء المتكلمين والمتكلمين السابقين من المذهب الإمامي في مجال العقائد الدينية عمومًا والبداء على وجه الخصوص، إلى درجة أنَّ هذه المدرسة خَلَتْ من أيِّ إشارة إلى عدِّ البداء من عقائد التشيع أو من ضروريات المذهب، ولم يبدِ المتكلمون فيها أيّ رغبة في تحليل أخبار البداء الواردة في المصادر الحديثية، فضلًا اختلاف رؤية هؤلاء المتكلمين بشأن الشبهات التي أطلقها المخالفون في مجال الاعتقاد بوقوع البداء في المذهب الإمامي، نحو قضية إمامة إسماعيل بن الإمام الصادق عليه السلام. وسنبحث في أدناه هذه المباحث الناظرة إلى عقيدة البداء في مدرسة الحلة ومقارنتها برؤية المتكلمين السابقين من المذهب الإمامي ضمن خمسة مواقف:

الموقف الأول: البداء من عقائد الإمامية بين القبول والرفض

اختارَ متكلمو بغداد المسلك العقلي غير الفلسفي دون التخلي عن الأخبار الواردة في المباحث العقائدية، ومنها ما ورد حول عقيدة البداء، وإن كانوا يميلون إلى تأويل بعض الأخبار في هذا الخصوص، وذَهَبَ متكلمو الحلة في أصولهم العقائدية تبعًا لمنهجهم المختار إلى عدم التركيز على الروايات إلَّا في موارد معينة كالإمامة الخاصة. فعلى الرغم من وجود روايات متعددة في المصادر الشيعية حول

البداء، كالكافي للكليني والتوحيد للصدوق، لم يحظَ هذا الموضوع باهتمام متكلمي مدرسة الحلة، في حين كانت عقيدة البداء قبل ذلك تعدّ من الاعتقادات الضرورية في المذهب الشيعي، وعُدَّ الإيمان بالبداء في بعض الأخبار عِدلًا للإيمان بالتوحيد،[٢] وعدم الإيمان به مستلزمًا للكفر، والإقرار به أمرًا واجبًا.[٣] مع ذلك لم يصرح أيّ متكلم من مدرسة الحلة بأنّ البداء من عقائد الإمامية، بل خالف بعضهم كالخواجة نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ)[٤] والفاضل المقداد (ت ٨٢٦هـ)[٥] جعلَهُ من عقائد الإمامية بمنتهى الصراحة، فذكر الخواجة في ختام «تلخيص المحصل»[٦] احتجاجًا لسليمان بن جرير الطبري (ت١٦١هـ) على الإمامية مفاده أنّ الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين لا يظفر معهما أحد عليهم، هما القول بالبداء والتقية، فإذا قالوا إنّهم سيكون لهم قوة وشوكة، ثم لا يكون الأمر على ما أخبروه قالوا: بدا لله تعالى فيه،[٧] لكنّ الخواجة علّق على ذلك قائلًا: إنَّ الإمامية لا يقولون بالبداء[٨] .

قد يقال: إنّ البداء المنفيّ هنا مختلف عن البداء المنسوب إلى الله تعالى في بعض الأخبار؛ وعليه يكون النزاع بين الشيعة وأهل السنة وكذلك بين الخواجة نصير الدين الطوسي وغيره في نفي البداء وإثباته بجعله من العقائد الإسلامية نزاعًا لفظيًّا؛ وحينئذ ينبغي الالتفات إلى أنّه لم يشر أيّ متكلم من متكلمي الحلة كالخواجة نصير الدين الطوسي والفاضل المقداد وغيرهم إلى أنّ النزاع حول جواز نسبة البداء إلى الله أو عدم جواز ذلك نزاع لفظي، في حين أكَّد ذلكَ الشيخُ المفيدُ (ت ٤١٣هـ) قائلًا: «فأما إطلاق لفظ البداء... ليس بيني وبين كافة المسلمين في هذا الباب خلاف، وإنَّما خالفَ مَن خالفهم في اللفظ دون ما سواه، وقد أوضحت عن علتي في إطلاقه بما يقصر معه الكلام، وهذا مذهبُ الإمامية بأسرها، وكلّ من فارقها في المذهب ينكره على ما وصفت من الاسم دون المعنى ولا يرضاه».[٩]

الموقف الثاني: تحليل البداء المنسوب إلى الله في الأخبار (ومقارنته بالنسخ)

لم يقلْ أحدٌ من متكلمي الحلة بتساوي البداء والنسخ، ولا بكون الأول أعم من الثاني، بل اكتفى أغلبهم بنفي المعنى اللغوي للبداء عن الله، وسكتوا عن مدلول الأخبار في هذا المجال، إذْ فسَّرَهُ المتكلمون المتقدمون بالنسخ أو الأعم منه؛ وذهب أكثر متكلمي الإمامية قبل مدرسة الحلة إلى أنّ البداءَ هو النسخ نفسه.[١٠] وقال الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) بأنّ البداء أعمّ من النسخ، وذهب متكلمو الحلة إلى أنّ الاختلافات بين النسخ والمعنى اللغوي للبداء[١١] هي الاختلافات نفسها التي ذكرها متكلمو بغداد كالسيد المرتضى (ت ٤٣٦هـ)[١٢] والشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)،[١٣] وقال العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ) بأنّ القول بالبداء بمعناه اللغوي يستلزم الإيمان بأنّ الشيء الواحد فيه مصلحة ليكون متعلقًا للأمر الإلهي وفي الوقت ذاته فيه مفسدة ليكون متعلقًا للنهي، مشددًا على أنّه لا معنَى للبداء إلَّا الأمر بالشيء الواحد في الوقت الواحد على الوجه الواحد والنهي عنه في ذلك الوقت على ذلك الوجه،[١٤] مضيفًا:

«والنسخ جائز على الله تعالى؛ لأنّ حكمه تابع للمصالح، وهي ممّا يتغيّر بتغيّر الأزمان والأشخاص والأحوال، فيتغيّر الحكم حينئذ، وهو معنى النسخ. والبداء لا يجوز عليه؛ لأنّ أمره ونهيه إذا اتّحد متعلّقهما من كلّ وجه دلّ على الجهل، أو على فعل القبيح، وهما محالان في حقّه تعالى»[١٥].

وذهب الفاضل المقداد (ت ٨٢٦هـ) إلى أنّ الحكم في البداء يُرفع قبل حلول زمن العمل به، والأمرُ ليس كذلك في النسخ، حيث يرفع الشارع الحكم بعد بلوغ زمن العمل به.[١٦] كما أشار هذا الفقيه المتكلم إلى احتمال تباين وجه تعلق الأمر والنهي في الفعل الواحد في النسخ[١٧].

الموقف الثالث: وقوع البداء في إمامة إسماعيل، بحث الرواية سندًا وصدورًا

انقسم المتكلمون في مدرسة الحلة بشأن صدور الخبر الحاكي عن وقوع البداء في إمامة إسماعيل بن الإمام الصادق عليه السلام إلى فئتين، فئة لم تتطرق إلى هذا الخبر أصلًا ولم تشر له نفيًا ولا إثباتًا، وذلك أمثال سديد الدين الحمصي الرازي (المتوفى أوائل القرن السابع الهجري) والمحقق الحلي (ت ٦٧٦هـ) والعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ)، وفئة أخرى نفت صدور هذا الخبر عن أئمة الشيعة بشكل صريح، نحو ابن ميثم البحراني (ت٦٧٩ أو ٦٩٩هـ) الذي شدد على أنّه لا أحد من الأصحاب اعترف بأنّ الإمام الصادق عليه السلام نصّ على ولده إسماعيل.[١٨] وكذلك الفاضل المقداد (ت ٨٢٦هـ)، إذْ ذَكَرَ أنّه لمْ يرد خبرٌ صحيحٌ عن أئمتنا في باب البداء، والخبر المذكور منقول عن زيد بن علي بن الحسين عليهما السلام، إمام الفرقة الزيدية، وبهذا ينبغي ردّ الإشكال الذي أورده الفخر الرازي عن سليمان بن جرير الطبري إلى ابن جرير نفسه؛ لأنّه زيدي[١٩].

ويمكن العثور على بعض القدماء من متكلمي الإمامية الذين خالفوا صدور هذا الخبر عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، مثل ابن بابويه الذي قال: «بمَ قلتم: إنّ جعفر بن محمد عليهما السلام نصّ على إسماعيل بالإمامة؟ وما ذلك الخبر؟ ومن رواه؟ ومن تلقّاه بالقبول؟... وإنما هذه حكاية ولّدها قوم قالوا بامامة إسماعيل، ليس لها أصل؛ لأنَّ الخبرَ بذكر الأئمة الاثنَي عشر عليهم السلام قد رواه الخاص والعام عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام»[٢٠].

وكيف كان وكما هو واضح، لم يأخذ متكلمو الحلة على عاتقهم بحث سند هذا الخبر في مصادر الإمامية أو الإسماعيلية، والحال أنّ هذا الخبر ورد في مصادر الإمامية عن أصل زيد النرسي كأحد الأصول الأربعمائة لدى الشيعة بالشكل التالي: كتاب زيد النرسي: عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**ما بدا لله**

بداء أعظم من بداء بدا له في إسماعيل ابني».[٢١] ولم يوثق النجاشي (تلميذ الشيخ المفيد) الراوي زيد النرسي ولم يمدحه،[٢٢] كما أنّ الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ذكر أنّ لزيد النرسي أصلًا لم يروه ابن بابويه (٣٨١هـ)، ونقل عن ابن الوليد (أستاذ الصدوق) أنّ هذا الكتاب موضوع،[٢٣] كما يلاحظ ضمن رواة هذا الكتاب شخص باسم محمد بن موسى الهمداني وقد تمّ تضعيفه.[٢٤] بيد أنّ ابن الغضائري (٤١١هـ) علّق على كلام ابن بابويه (٣٨١هـ) بأنّه غلط في هذا القول مؤكدًا أَنَّهُ رأى كتابَه مَسموعًا عن محمد بن أبي عمير.[٢٥] وعلى هذا الأساس، لم يرد توثيقٌ ومدحٌ في زيد النرسيّ، ولا يبعد أن يكون كتابه موضوعًا، لا سيَّما أَنَّهُ يحتوي على مطالب ينكرها الإماميةُ بشدَّةٍ مثل نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا.

وفيما يتعلق بموقف مصادر الإسماعيلية من هذا الخبر ينبغي القول: إنّ أغلب هذه المصادر اختارت السكوت وعدم نقل الخبر المشهور المنسوب إلى الإمام الصادق عليه السلام حول وقوع البداء في استخلاف إسماعيل.[٢٦] كما ورد في بعض كتب غير الإسماعيلية حديث عن الإمام الصادق عليه السلام نقلًا عن كتب الإسماعيلية ينفي حصول البداء بشأن إسماعيل من الأساس، حيث أخرج كلّ من أبو سعيد بن نشوان الحميري (ت ٥٧٣ هـ) في كتابه[٢٧]، ومحمد بن الحسن الديلمي (ت ٧٠٧هـ) في كتابه[٢٨] وقالا: قالت فرقة من الإسماعيلية إنّ الامام بعد جعفر ابنه إسماعيل وإنّه حيّ لم يمت، ولا يموت حتى يملك الأرض، واحتجوا بأنّ الإمام جعفر الصادق عليه السلام قال: «**ما كان الله ليبدو له عليّ في إمامة إسماعيل**».

الموقف الرابع: خبر وقوع البداء في إمامة إسماعيل واحد أو متعدد؟

ذهب المتكلم الحليُّ الخواجة نصير الدين الطوسيُّ (ت ٦٧٢ هـ) إلى أنّ البداء مرويٌّ في رواية واحدة فقط، هي رواية وقوع البداء في إمامة إسماعيل، مشددًا على أنّ الإمامية تعدّ خبر الواحد غير مورث للعلم واليقين في أصول الدين وفروعه

على حدّ سواء، ولا توجب العمل بمقتضى هذه الأخبار،[٢٩] لكنّ باقي متكلمي الحلة من الإمامية إما لم يتعرضوا إلى هذا الخبر أصلًا وإما اكتفوا بالقول بأنّه لم يصدر عن أئمة الشيعة.[٣٠] وبالرجوع إلى مؤلفات كثير من متكلمي الحلة الآخرين نجد أنّهم لم يتعرضوا إلى كون خبر البداء واحدًا أو أكثر، لكن أشير إلى وحدة هذا الخبر سابقًا من قبل بعض متكلمي الإمامية، ثم إنّ هذا القول بوحدة خبر البداء واجه معارضة حقيقية لاحقًا، فمن جهة شدد السيد المرتضى (ت ٤٣٦هـ)- وهو من متكلمي بغداد ومتقدم على الخواجة نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ) بأكثر من قرنين- على حصر أخبار البداء بخبر واحد فقط، مستدلًا بذلك على أنَّهُ لا يلزم منه القطع واليقين وأنّه لا يجيز إطلاق لفظ البداء على الله استنادًا إلى ذلك.[٣١] ومن جهة ثانية عمد ثلة من متأخري الإمامية إلى مناقشة رأي الخواجة نصير الدين الطوسي في مجال وحدة أخبار البداء، فقال الميرداماد (ت ١٠٤١هـ) بأنّ روايات البداء على درجة من التواتر تثبت ضرورة الإيمان به في الدين.[٣٢] وخلافًا لما قاله الخواجة، شدد الملا صدرا على أنّ البداء لا يستند إلى خبر الواحد، بل تدلّ عليه أخبار متعددة وردت بطرق كثيرة وبأسانيد معتبرة قائلًا: «ما ورد فيه من الأخبار المتوافرة والأحاديث المتظافرة المتكثرة الطرق المعتبرة الأسانيد»[٣٣] كما أفاد العلامة المجلسي (١١١١هـ) بأنّ ما دعا المحقق الطوسي إلى اعتبار أخبار البداء على حدّ خبر الواحد هو عدم إحاطته كثيرًا بالأخبار[٣٤]. وأكد الميرزا القمي على عروض غفلة عظيمة على الخواجة نصير الدين الطوسي عند حديثه عن البداء.[٣٥] وقال العلامة الطباطبائي في هذا المجال: «الروايات في البداء عنهم عليهم السلام متكاثرة مستفيضة، فلا يُعبأ بما نُقل عن بعضهم أنّه خبر واحد».[٣٦] وقال الميرزا القمي (١٢٥١هـ) في هذا الخصوص: ينبغي أن نضيف بأنّه حتى لو وافقنا على كلام المحقق الطوسي (٥٩٧- ٦٧٢هـ) من اعتبار رواية وقوع البداء بشأن إمامة إسماعيل من الخبر

الواحـد، فـلا ينبغي الغفلة عن الأخبار المشـابهة لهذه الروايـة في المصادر الحديثية للإمامية، من قبيل:

علي بن محمد، عن إسـحاق بن محمد، عن أبي هاشـم الجعفري قال: كنت عند أبي الحسـن عليه السلام بعـد ما مضى ابنه أبـو جعفر، وإنّي لأفكر في نفـسي أريد أن أقول: كأنّهما- أعني أبا جعفر وأبا محمد- في هذا الوقت كأبي الحسـن موسـى وإسماعيل ابنـي جعفر بن محمد صلى الله عليه وآله، وإنّ قصتهما كقصتهـما؛ إذ كان أبو محمد المرجى بعد أبي جعفر عليه السلام، فأقبل عليّ أبو الحسـن قبل أن أنطق فقال: «**نعم يا أبا هاشـم! بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر ما لم يكن يعرف له، كما بدا له في موسى بعد مضيّ إسماعيل ما كشـف به عن حاله، وهو كما حدّثتك نفسك وإن كره المبطلون، وأبو محمد ابني الخلف من بعدي، عنده علم ما يحتاج إليه ومعه آلة الإمامة**».(٣٧)

فوفقًـا لهـذا الخبر بدا لله تعالى في الإمام أبي محمد العسـكري عليه السلام بدل أخيه أبي جعفر خلافًا للتوقعات، مثلما بدا له تعالى في الإمام موسـى الكاظم عليه السلام بعد موت أخيه إسماعيل.

كما ورد في زيارة الإمام موسـى بن جعفر الكاظم عليه السلام العبارة التالية: «**السَّلامُ عليكَ يا مَن بَدا للَّهِ في شأنِهِ**».(٣٨)

لكنّ هاتين الروايتين كانتا مدارًا للنقاش في دلالتهما من قبل كبار علماء المذهب الإمامي، فذهب الشـيخ الطوسي إلى أنّ مضمـون الخبر الأول «**بدا لله في محمد كما بـدا لـه في إسـماعيل**» معناه: «ظهر مـن الله وأمره في أخيه الحسـن مـا أزال الريب والشـك في إمامته، فإنّ جماعة من الشـيعة كانوا يظنون أنّ الأمر في محمد من حيث كان الأكبر، كما كان يظنّ جماعة أنّ الأمر في إسـماعيل بن جعفر دون موسـى عليه السلام، فلما مات محمد ظهر من أمر الله فيه، وأنّه لم ينصبه إمامًا، كما ظهر في إسـماعيل مثل ذلـك، لا أنّه كان نصّ عليه ثم بدا له في النصّ على غيره؛ فإنّ ذلك لا يجوز على الله تعالى العالم بالعواقب».(٣٩)

وفيما يتعلق بالخبر الثاني الواردة بشأن زيارة الإمام موسى الكاظم عليه السلام، قيل: «إنّ الرواية في أصلها مضطربة».(٤٠)

الموقف الخامس: بيان مدلول خبر وقوع البداء في إمامة إسماعيل

بقطع النظر عن المناقشات في خبر وقوع البداء في إمامة إسماعيل سندًا وصدورًا، لم يتطرق أغلب متكلمي الحلة إلى بيان مدلول ذلك الخبر ومفاده، بيد أنّ متكلمين آخرين كالخواجة نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ) وابن ميثم البحراني (ت ٦٧٩ أو ٦٩٩هـ) بيّنوا موقفهم تجاه مدلول الخبر المذكور، فذهب المحقق الطوسي إلى أنّ هذا الخبر ناظر إلى خلافة إسماعيل بن الإمام الصادق عليه السلام، حيث جعله الإمام القائم مقامه بعده، فظهر من إسماعيل ما لم يرتضه منه، فجعل القائم مقامه موسى عليه السلام.(٤١) وأما ابن ميثم البحراني فقد ذكر وجهين حول مدلول هذا الخبر وأنّه ليس على ما توهّموه من البداء في الإمامة:

الوجه الأول: على الرغم من أنّ الناس كانوا في حياة إسماعيل يظنون أنّ أبا عبد الله الصادق عليه السلام نصّ على إمامة ولده إسماعيل بعده؛ لأنّه كان أكبر أولاده وكان يعظّمه، لكن لما مات إسماعيل زالت ظنونهم وعلموا أنّ الإمامة في غيره، فتمسك هؤلاء المبطلون بهذا الظنّ. ولا يصحّ ما توهّمه الإسماعيلية من قول الإمام عليه السلام: «**ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل**»؛ لأنّه قال أيضًا: «**إنّ الله كتب القتل على ابني إسماعيل مرتين**» فسأله فيه، فما بدا له في شيء كما بدا له في دفع القتل عن إسماعيل.(٤٢)

الوجه الثاني: «أنّ الإمامة لا يوصف الله تعالى فيها بالبداء؛ لإجماع الإمامية على النقل المشهور عن الأئمة عليهم السلام أنّهم قالوا: مهما بدا لله في شيء فلا يبدو له في نقل نبي عن نبوته ولا إمام عن إمامته ولا مؤمن قد أخذ الله عهده بالإيمان عن إيمانه».(٤٣)

على أنّ كلا هذين الوجهين اللذين ذكرهما ابن ميثم البحراني في وقوع البداء في إمامة إسماعيل مقتبسان من الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)(٤٤)، فضلًا عن إلى أنّ

مؤلفـات متكلمي الحلـة خلت من أيّ إشـارة إلى الرواية الأخـرى التي أخرجها الشـيخ الصـدوق (٣٨١هـ) بصورة غريبة عن أبي الحسـين الأسـدي، حيث ورد فيها: «**ما بدا لله بداء كما بدا له في إسـماعيل أبي، إذ أمر أباه إبراهيم بذبحه، ثم فداه بذبح عظيم**».[٤٥] ومن الواضح أنّه لا صلة لهذه الرواية بوقوع البداء في إسـماعيل بن الإمام الصادق عليه السلام.

وكيف كان، فإنّ عقيدة الشيعة في البداء تقع في النقطة المقابلة لكلام حميد الدين الكرماني (المتوفى أوائل القرن الخامس الهجري) الذي حمل البداء في إسـماعيل على البداء في إمامته، وشدد على أنّ القول بالبداء بشأن إمامة إسماعيل بعد وفاته وخلال حياة والده يستلزم أن يكون الإمام حاكمًا بغير ما أنزل الله؛ لأنّه سلب الإمامة التي هي ميراث إسماعيل من ولده وأعطاها لعمهم الإمام الكاظم عليه السلام.[٤٦]

نعم، لا يخفى أنّ بعض الكتب الإسماعيلية التي يلاحظ فيها هذا الخبر أنكرت وقوع البداء في مسألة الإمامة من الأساس، مثلما فعل جعفر بن منصور اليمني (ت ٣٨٠هـ) استنادًا إلى حديث منسوب إلى الإمام الصادق عليه السلام: «**إنّ البداء والمشيّة لله في كلّ شيء إلّا الإمامة**»[٤٧]، لا سـيما أنّ الإسـماعيلية يذهبـون إلى توريث الإمامة باستثناء إمامة الحسنين عليهما السلام. وفي هذا السياق، قالوا: ظلّ إسماعيل حيًّا بعد إمامته فـترة قصيرة، وعند موتـه نقل أسرار الإمامة إلى ولده محمـد، وفي هذه الأثناء جاء موسـى عليه السلام إلى أبيه وطلب منـه أن يعطيه الإمامة بدلًا من أخيه، فـردّ عليه قائلًا: «**اكظـم يا موسـى**»[٤٨]، كـما أنّهم يؤمنون بـأنَّ الإمامَ الصَّادق عليه السلام نصب موسـى الكاظـم عليه السلام إمامًا في الظاهـر فقط؛ وذلك من أجل إخفاء أَمْرِ محمد بن إسـماعيل عن الأعداء، فالإمام المسـتقرُّ الحقيقي هو محمـد الذي كان يدعو الناس إلى مذهبه سرًّا[٤٩].

الخاتمةُ

يرى متكلمو مدرسة الحلة أنَّ مسلك المتأخرين من المعتزلة في التوصل إلى العقائد الدينية يتّصف عن غيره من المسالك بأنّه «أتمّ تحقيقًا» و «أوضح مسلكًا وطريقًا»؛ ولذا لم يجاروا منهج قدماء المتكلمين من الشيعة الذي تبنّوه لإثبات العقائد الدينية ومنها عقيدة البداء، فكما هو واضح لا خلاف في أنّ قدماء المتكلمين تلقّوا الأخبار المتعلقة بالعقائد الدينية ومنها البداء بالقبول، وحتى لو وجدوا تعارضًا بين هذه الأخبار وبين العقل كانوا يقبلون بالأخبار ويلجؤون إلى تأويلها بالنسخ. ثم إنّ كثرة الأخبار الواردة في المصادر الشيعية حول البداء دعت إلى اعتبار الإيمان بالبداء مقارنًا بالتوحيد، وإنْ حملَهُ متكلِّمو بغداد على النسخ، وعدُّوا النزاع بين الشيعة والسُّنَّةِ في هذا المجال نزاعًا لفظيًّا، في حين لمْ يتطرَّق متكلمو مدرسة الحلة إلى هذه الأخبار ليكونوا مضطرين إلى تحويله إلى النسخ.

وكان منهجُ متكلمي مدرسة الحلة تجاه صدور خبر (أو أخبار) البداء من أئمة الشيعة قائمًا على أحد أمرين: إما عدم التعرض لهذا المطلب أساسًا وإما إنكار صدوره من أولئك الأئمة. ومن هنا، ذهب أمثال الفاضل المقداد إلى نسبة خبر البداء إلى زيد بن علي، إمام المذهب الزيدي، علمًا أنّ هناك متكلمين آخرين قبل مدرسة الحلة نحو الشيخ الصدوق أنكروا صدور هذه الرواية عن أئمة الشيعة وعَدُّوها من مجعولات الإسماعيلية.

والخلاصة أنّ متكلمي الحلة تعاطوا مع خبر وقوع البداء في إمامة إسماعيل بن جعفر بأحد نحوين: بعضهم عدّه من خبر الواحد الذي لا قيمة له في العقائد، وبعضهم لم يتعرض لمثل هذا الخبر من الأساس. وبشأن مدلول هذا الخبر، منهم من آثر الالتزام بالسكوت ومنهم من التزم بما أفاده الشيخ المفيد في هذا المجال.

الهوامش

(١) المسلك في أصول الدين: ٣٣.

(٢) عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**ما بعث الله نبيًا حتّى يأخذ عليه ثلاث خصال: الإقرار له بالعبودية، وخلع الأنداد، وأن الله يقدّم ما يشاء ويؤخّر ما يشاء**» (الكافي ١/ ١٤٧).

(٣) يُنظر: التوحيد للصدوق: ٣٣٥.

(٤) يُنظر: تلخيص المحصل: ٤٢١- ٤٢٢. ذهب العلامة الشعراني أيضًا إلى أنّ إنكار البداء لا يقتصر على الخواجة، بل كلّ واحد من علماء الشيعة القائلين باعتبار قول المحقق الطوسي ضمن فقهاء الشيعة فهو يشاطره الرأي (حاشية على شرح أصول الكافي للملا صالح المازندراني ٤/ ٢٣٧). كما انبرى العلامة الشعراني للدفاع عن رأي المحقق نصير الدين الطوسي والردّ على إشكال العلامة المجلسي عليه بالتفصيل في تعليقته على الوافي للفيض الكاشاني (تعليقة على الوافي للفيض الكاشاني، طبعة حجرية، ٢/ ١٧٤).

(٥) يُنظر: اللوامع الإلهية: ٣٧٧.

(٦) المعروف بـ «نقد المحصل» والمقصود منه نقد كتاب «المحصل» للفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ).

(٧) يُنظر: المحصل: ٦٠٢.

(٨) تلخيص المحصل: ٤٢٢.

(٩) أوائل المقالات: ٩٢- ٩٣. جدير بالذكر أنّ عددًا من العلماء المتأخرين أيضًا ذهبوا إلى أنّ هذا الاختلاف لفظي، نحو العلامة شرف الدين العاملي (أجوبة مسائل جار الله ١/ ١٠٢- ١٠٣)، والعلامة الطباطبائي (الميزان في تفسير القرآن ١١/ ٣٨١- ٣٨٢)، والعلامة أبو الحسن الشعراني: حاشية على شرح أصول الكافي للملا صالح المازندراني ٤/ ٢٥٨)، والعلامة محمد حسين كاشف الغطاء (الدين والإسلام أو الدعوة الإسلامية ١/ ١٦٨- ١٦٩).

(١٠) يُنظر: أوائل المقالات: ٨٠. ونسب ابنُ الراوندي المعتزلي (ت ٢٥٠هـ) القولَ بالتطابق بين البداء والنسخ إلى حذّاق الشيعة، مؤكدًا على أنّ ما يصطلح عليه الشيعة بالبداء هو ما يسمّيه المعتزلة النسخ؛ ولذا لا بدّ من اعتبار الاختلاف بينهما اختلافًا لفظيًا فقط (يُنظر: الانتصار والردّ على ابن الراوندي الملحد ١/ ١٩١).

(١١) يُنظر: نهج الحقّ وكشف الصدق: ٤٠١.

(١٢) يُنظر: الذخيرة في علم الكلام: ٣٥٧؛ رسائل الشريف المرتضى ١/ ١١٦.

(١٣) يُنظر: تمهيد الأصول: ٢٦٥- ٢٦٦؛ الغيبة: ٧٤٤.

(١٤) يُنظر: نهج الحقّ وكشف الصدق: ٤٠١.

(١٥) نهاية الأصول ٢/ ٥٩٧.

(١٦) يُنظر: اللوامع الإلهية: ٣٠٢.

(١٧) يُنظر: المصدر نفسه. على الرغم من أنّ متكلمي الحلة لم يشيروا صراحةً إلى معارضتهم لفكرة حمل أخبار البداء على النسخ، هناك عدد كبير من متأخري الإمامية أعرب عن مخالفته لهذه الفكرة؛ ومن هنا قال الميرزا القمي: «إنّ حمل البداء على النسخ بهدف نسبته إلى الله تعالى ليس بصحيح، ولا يوافق الآيات والأخبار؛ فالآية القرآنية صريحة بأنّ الله يمحو ما يشاء، وفي النسخ لا يمحى شيء، بل يحّل حكم مخالف محلّ الحكم السابق، ويبرز أمر مخالف لظاهر الحال» (شرح حديث أمر إبليس أن يسجد، ضمن: مجموعة رسائل في شرح حديث الكافي ٢٧/ ٣٦٩). وقال محمد شفيع بن فرج الكيلاني منتقدًا القول باتحاد البداء مع النسخ: «يظنّ البعض أنّ البداء عبارة عن النسخ، وهذا الظنّ في غاية السقوط؛ ذلك أنّ النسخ في الأحكام الإلهية متعلق بأفعال العباد، والبداء في الأفعال الإلهية التي لا تتعلق بها قدرة العباد مطلقًا» (نسخة خطية ١/ ١٠٠٢٨، مجلس الشورى الإسلامي، الورقة ٥ب). كما أبدى المرحوم عصّار الطهراني مخالفته لكلام السيد المرتضى بقوله: «منها- أي من الآراء الضعيفة في معنى البداء- ما حكي عن المرتضى علم الهدى، والحقّ أنّه عجيب معنى، لا ينبغي صدوره عن مثله، وأعجب منه ارتضاء الشيخ [الطوسي] لهذا المعنى حيث قال في العدّة [في الأصول]: ...» (العصّار، محمد كاظم، إجابة الدعاء، ضمن: كتاب آثار العصّار: ١٢٨).

(١٨) يُنظر: النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة: ١٩٧.

(١٩) يُنظر: اللوامع الإلهية: ٣٧٧. جدير بالذكر أنّ النوبختي في «فرق الشيعة ١/ ٦٤» ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني في «الملل والنحل (ج ١، ص ١٨٦)» أشارا إلى أنّ هناك فرقة من فرق الزيدية تسمى السليمانية، وهم أتباع سليمان بن جرير الطبري، وذكرا الإشكال المنسوب له عن طريق الفخر الرازي.

(٢٠) كمال الدين وتمام النعمة ١/ ٦٩.

(٢١) بحار الأنوار ٤٧/ ٢٦٩.

(٢٢) رجال النجاشي: ١٧٤.

(٢٣) يُنظر: الفهرست: ٧١.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) رجال ابن العضائري: ٦٢.

(٢٦) نحو آثار القاضي النعمان (ت ٣٦٣هـ)؛ كنز الفوائد للحامدي (ت ٥٥٧هـ)؛ تاج العقائد ومعدن الفوائد لعلي بن محمد الوليد (ت ٦١٢هـ)؛ وكتب الداعي إدريس القريشي (ت ٨٧٢هـ).

(٢٧) الحور العين ١٢٣.

(٢٨) بيان مذهب الباطنية وبطلانه ٢٣.

(٢٩) قال الفاضل المقداد في «اللوامع الإلهية (ص٤٩٩)» في بيان مراد الخواجة: «ما يرجع إلى أصول الدين وفروعه يجب فيه القطع واليقين، ولا يحصل ذلك من الخبر الواحد. وأمّا الفروع والأحكام فقد ثبتت حجية الخبر الواحد فيها بالأدلّة القطعية المذكورة في محلّها من أصول الفقه».

(٣٠) يُنظر: النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة: ١٩٧؛ اللّوامع الإلهية: ٣٧٧. ومن الفقهاء المعاصرين مَنْ وافق آية الله محسن الخرازي على ما أفاده الخواجة في هذا المجال فقال: «وهذا خبر واحد ولا يصلح للمعارضة مع الأخبار الكثيرة السابقة، ولا يفيد العلم، مع أنّ اللازم في الاعتقادات هو العلم» (بداية المعارف الإلهية ١/ ١٩٧).

(٣١) رسائل الشريف المرتضى ١/ ١١٦.

وقال السيد المرتضى في كتاب «الشافي في الإمامة» ١/ ٧٧: «وأما البداء فقول هشام وأكثر الشيعة فيه هو قول المعتزلة بعينه في النسخ في المعنى، ومرادهم به مراد المعتزلة بالنسخ، وإنّما خالفوهم في تلقبه بالبداء لأخبار رووها، ولا معتبر في الألفاظ والخلاف فيها».

(٣٢) يُنظر: نبراس الضياء: ٨.

(٣٣) شرح أصول الكافي ١/ ١٧٩.

(٣٤) يُنظر: بحار الأنوار ٤/ ١٢٤.

(٣٥) «لا شك ولا شبهة في صحة البداء وأنّه ظاهرًا من بديهيات مذهب التشيع، وأما إنكار المحقق الطوسي للبداء وقوله باقتصاره على رواية عن الإمام الصادق عليه السلام حول إمامة ولده إسماعيل وانتقال الإمامة إلى موسى بن جعفر عليه السلام، وأنّ هذا خبر واحد غير مفيد للعلم ولا ينبغي العمل به، فهذه غفلة عظيمة من هذا المحقق؛ لأنّ الآيات القرآنية والأحاديث المروية عن المعصومين عليهم السلام في هذا المعنى مستفيضة، بل متواترة، منها على سبيل المثال الآيات القرآنية: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ (الرعد: ٣٩) ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ (الأنعام: ٢)» (شرح حديث أمر إبليس أن يسجد، ضمن: مجموعة رسائل في شرح حديث الكافي ٢٧/ ٣٦٨).

(٣٦) الميزان في تفسير القرآن ١١/ ٣٨١.

(٣٧) الكافي ١/ ٣٧٥.

(٣٨) المصدر نفسه ٤/ ٥٧٨.

(٣٩) الغيبة: ٣٦٧.

(٤٠) التمهيد في علوم القرآن ٣/ ٤١٠.

(٤١) يُنظر: تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل: ٤٢٢.

(٤٢) يُنظر: النجاة في القيامة تحقيق أمر الإمامة: ١٩٦.

(٤٣) المصدر نفسه: ١٩٧.

(٤٤) يُنظر: الفصول المختارة: ٣٠٨. جدير بالذكر أنّ ما أشار له ابن ميثم البحراني في الوجه الثاني، أي عدم جريان البداء في الإمامة وأمثالها، ليس عقيدة يؤمن بها الشيخ المفيد وحده (يُنظر: مقدمة على مصباح الهداية للإمام الخميني، ص ٥٦- ٥٧؛ الآشتياني، مقدمة على موسوعة رسائل العصّار، ص ٢٩- ٣٠).

(٤٥) التوحيد: ٣٣٦.

(٤٦) يُنظر: المصابيح في إثبات الإمامة: ٩٧.

(٤٧) سرائر وأسرار النطقاء: ٢٥٦.

(٤٨) تاريخ الدعوة الإسماعيلية: ١٢٦.

(٤٩) يُنظر: زهر المعاني: ٢٠٢.

المصادرُ والمراجعُ

القرآن الكريم.

١. أجوبة مسائل جار الله: شرف الدين، محمد حسين، صيدا، مطبعة العرفان، ١٩٥٣م.

٢. الاعتقادات: الصدوق، محمد بن علي، قم: المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، ١٤١٤هـ، الطبعة الثانية.

٣. أوائل المقالات: المفيد، محمد بن محمد، قم، المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، ١٤١٣هـ.

٤. بحار الأنوار: المجلسي، محمد باقر، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٥. البداء: الكيلاني، محمد شفيع بن فرج، نسخة خطية ١٠٠٢٨/١ في مجلس الشورى الإسلامي.

٦. بيان مذهب الباطنية وبطلانه: الديلمي، محمد، تصحيح رودلف شتروطمان، إسطنبول، ١٩٣٨م.

٧. تاريخ الدعوة الإسماعيلية: غالب، مصطفى، بيروت، دار الأندلس، ١٩٦٥م.

٨. تصحيح الاعتقاد: المفيد، محمد بن محمد، قم، المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، ١٤١٣هـ.

٩. تعليقة على الوافي للفيض الكاشاني: الشعراني، أبو الحسن، طهران، المكتبة الإسلامية.

١٠. تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل: نصير الدين الطوسي، بيروت، دار الأضواء، ١٤٠٥هـ.

١١. تمهيد الأصول: الطوسي، محمد بن الحسن، تصحيح: عبد المحسن مشكوة الديني، طهران: منشورات جامعة طهران، ١٣٦٢ش/ ١٩٨٣م.

١٢. التمهيد في علوم القرآن: معرفت، محمد هادي، قم، مؤسسة التمهيد الثقافية للنشر، ١٣٨٨ش/ ٢٠٠٩م.

١٣. التوحيد: الصدوق، محمد بن علي، قم: جماعة المدرسين، ١٤١٦هـ.

١٤. حاشية على شرح الكافي (الأصول والروضة) للملا صالح المازندراني: الشعراني، أبو الحسن، طهران، المكتبة الإسلامية، ١٣٤٢ش/ ١٩٦٣م.

١٥. الحور العين: الحميري، نشوان بن سعيد، تحقيق كمال مصطفى، القاهرة، ١٣٦٧هـ.

١٦. الخرازي، محسن، بداية المعارف الإلهية، قم: جماعة المدرسين، ١٤٢٠هـ.

١٧. الخياط، عبد الرحيم بن محمد، الانتصار والردّ على ابن الراوندي الملحد، تصحيح: محمد حجازي، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

١٨. الدين والإسلام أو الدعوة الإسلامية: صيدا، مطبعة العرفان، ١٣٣٠هـ.

١٩. الذخيرة في علم الكلام: الشريف المرتضى، علي بن الحسين، تصحيح السيد أحمد الحسيني، قم، مؤسسة النشر

الإسلامي، ١٤١١هـ.
٢٠. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرگ الطهراني، محمد محسن، بيروت، دار الأضواء.
٢١. رجال ابن الغضائري: ابن الغضائري، أحمد بن الحسين، قم، دار الحديث، ١٤٢٢هـ.
٢٢. رجال النجاشي: النجاشي، أحمد بن علي، قم، جماعة المدرسين، ١٣٦٥ش/ ١٩٨٦م.
٢٣. رسائل الشريف المرتضى: الشريف المرتضى، علي بن الحسين، قم، دار القرآن الكريم، ١٤٠٥هـ.
٢٤. زهر المعاني: الداعي، إدريس، تحقيق مصطفى غالب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٤١١هـ.
٢٥. سرائر وأسرار النطقاء: اليمني، جعفر بن منصور، بيروت، دار الأندلس، ١٩٨٤م.
٢٦. شرح أصول الكافي: صدر الدين الشيرازي، محمد بن إبراهيم، طهران، معهد العلوم الإنسانية للبحوث، ١٣٨٣ش/ ٢٠٠٤م.
٢٧. شرح حديث أمر إبليس أن يسجد: القمي، أبو القاسم، ضمن: مجموعة رسائل في شرح حديث الكافي، تصحيح: مهدي سليماني آشتياني ومحمد حسين درايتي، قم، دار الحديث، ١٣٨٧ش/ ٢٠٠٨م.
٢٨. العدّة في أصول الفقه: الطوسي، محمد بن الحسن، قم: منشورات علاقبنديان، ١٤١٧هـ.
٢٩. الغيبة الطوسي، محمد بن الحسن، ترجمه إلى الفارسية: مجتبى عزيزي، قم: جمكران، ١٣٨٧ش/ ٢٠٠٨م.
٣٠. الفصول المختارة: المفيد، محمد بن محمد، قم: المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، ١٤١٣هـ.
٣١. الفهرست: الطوسي، محمد بن الحسن، النجف: المكتبة الرضوية، ١٣٥٦هـ.
٣٢. الكافي: الكليني، محمد بن يعقوب، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٧هـ.
٣٣. كمال الدين وتمام النعمة: الصدوق، محمد بن علي، تصحيح: علي أكبر الغفاري، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٥٩ش/ ١٩٨٠م.
٣٤. اللوامع الإلهية: الفاضل المقداد، المقداد بن عبد الله، قم، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٣٨٠ش/ ٢٠٠١م.
٣٥. المحصل: الفخر الرازي، محمد بن عمر، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٩١م.
٣٦. المصابيح في إثبات الإمامة: الكرماني، أحمد بن عبد الله، بيروت: دار الإمامة، ١٩٩٦هـ.
٣٧. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: الأشعري، علي بن إسماعيل، تصحيح هلموت ريتر، بيروت.

٣٨. مقدمة على مصباح الهداية للإمام الخميني: الآشتياني، السيد جلال الدين، طهران، مؤسسة نشر وتنظيم آثار الإمام الخميني، ١٣٧١ش/ ١٩٩٢م.
٣٩. مقدمة على موسوعة آثار العصّار: الآشتياني، السيد جلال الدين، طهران، دار نشر أمير كبير، ١٣٧٦ش/ ١٩٩٧م.
٤٠. الملل والنحل: الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، بيروت، دار المعرفة، ١٩٩٥م.
٤١. موسوعة آثار العصّار: العصّار، محمد كاظم، تصحيح: السيد جلال الدين الآشتياني، طهران، دار نشر أمير كبير، ١٣٧٦ش/ ١٩٩٧م.
٤٢. الميزان في تفسير القرآن: الطباطبائي، محمد حسين، قم: جماعة المدرسين، ط ٣، ١٤٣٠هـ.
٤٣. نبراس الضياء: الميرداماد، قم، دار نشر هجرت، ١٣٧٤ش/ ١٩٩٥م.
٤٤. النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة: ابن ميثم البحراني، قم، مجمع الفكر الإسلامي، ١٤١٧هـ.
٤٥. نهج الحقّ وكشف الصدق: العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، قم، منشورات هجرت، ١٤١٤هـ.